

الاستجابة لدفع الضريبة المحلية في المجتمع العربي في إسرائيل

د. رفيق حاج

محاضر في جامعة بن غوريون وجامعة حيفا

مقدمة

لا تتعدى الجباية المتركمة لضريبة البلدية في البلدات العربية في إسرائيل نسبة الـ19% (مقارنة بـ53% في الوسط اليهودي أي ما يقارب الثلاثة أضعاف). ما قد يجهله البعض ان ظاهرة تدني نسبة الجباية في المجتمع العربي هي جزء من ظاهرة أوسع نطاقاً وخطورة وهي ظاهرة انحسار المشاركة في العمل الجماعي في المجتمع العربي، ولكي نعي ونذكر العوامل التي تؤثر على عملية المشاركة في دفع الضريبة المحلية علينا أن نتقصى ونحلل العوامل التي تؤثر على الأفراد للمشاركة في العمل الجماعي وأن نعرف أيضاً المناخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي ينشط فيه العمل الجماعي وخاصة في أوساط الأقليات المضطهدة. وهنا يطرح السؤال، ما العلاقة بين ظاهرة دفع الضريبة البلدية المشاركة في العمل الجماعي؟ والإجابة على ذلك هي أن المشاركة في العمل الجماعي مقرونة أيضاً بعملية «دفع». على سبيل المثال عندما يقوم المواطن العربي بالمشاركة في مظاهرة للتنديد بسياسة الحكومة المتجاهلة لحقوق العرب منضماً إلى أفراد آخرين فإنه يدفع ثمن للمشاركة التي تشمل تكاليف السفر وهدر الوقت والمخاطرة في الصدام مع الشرطة. في كلا الحالتين يقوم المواطن بالمشاركة أو يدفع ثمن ما من أجل نيل مكاسب جماعية تعود على الكل بالفائدة. عندما يدفع المواطن ضريبة البلدية فإنه يقوم بالمشاركة في جمع ريع مالي هدفه تزويد الخدمات البلدية لعموم السكان في البلد. وهنا قد تطرح قضية أخرى وهي أن «دفع الضريبة

البلدية هو أمر إجباري ومن لا يقوم به فهو يخالف القانون، أما المشاركة في العمل الجماعي فهي عمل اختياري»، وهنا يتحتم علينا فهم الخلفية التي أدت إلى سنّ قوانين لإجبار الناس على دفع الضرائب لأن البشرية غير قادرة على توفير الخدمات العامة والحيوية على نطاق الدولة أو البلد عن طريق «عملية اختيارية»، وهذا لا يلغي الطبيعة «الجماعية» للظاهرة ففي كلتا الحالتين هنالك حاجة للمشاركة من قبل الجمهور من أجل الحصول على إنجازات جماعية.

أسباب تدني مستوى المشاركة في العمل الجماعي في المجتمع العربي

إذا كانت هنالك موافقة جزئية لدى القارئ بأن المشاركة في دفع الضريبة البلدية هو حالة من حالات العمل الجماعي، فدعونا نتطرق للموضوع العام أولاً ثم نتطرق إلى الموضوع الخاص وهو الاستجابة لدفع الضريبة البلدية. ما هو العمل الجماعي؟ أو ما يُسمّى بالانجليزية (collective action). العمل الجماعي هو عملية دمج لفعاليات ومصادر وكفاءات فردية في إطار موحد من أجل تحقيق أهداف مشتركة تعود على الجميع بالفائدة. إن الحاجة لإقامة أعمال جماعية تكمن في وجود أهداف حياتية وبيئية لا يستطيع الفرد القيام بها لوحده لأنها ليست في نطاق نفوذه وإمكانياته مثل مكافحة المخدرات وإبعاد الهوائيات الخليوية من المناطق السكنية والتصدي لإلقاء النفايات بالشوارع ومحاربة العنف داخل العائلة

وغيرها من الظواهر السلبية، فالفرد لا يستطيع أن يحاربها وحده وهو بحاجة إلى مشاركة ودعم الآخرين للتغلب عليها. هنالك أهداف أخرى أيضاً لا يستطيع الفرد إنجازها وحده، كإقامة مدرسة أو تطوير المستوى الثقافي والصحي والاقتصادي للمجتمع الذي يعيش فيه، لأنه بحاجة أيضاً إلى تأييد ومساندة "الجماعة". ومن هنا أتت التسمية بالعمل الجماعي. لكي يزدهر العمل الجماعي ويوفّق في مهمته يجب أن يتوافر عددٌ كبير من المشاركين. فعندما يزيد عدد المشاركين تتوافر المصادر المالية والبشرية المطلوبة لتحقيق الأهداف المنشودة-المشتركة، وهناك أيضاً حاجة لتنمية الروح الجماعية بين الأفراد، والتي تتجلى في العطاء والانتماء والثقة المتبادلة وتبني القيم الإنسانية والإيمان والتفاؤل بفرص نجاح العمل الجماعي.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما هو سبب تدني العمل الجماعي في المجتمع العربي؟ وهل من حل لتفشي الأنانية والفردانية واللامبالاة بين أفرادها؟ وتأتي الإجابة على هذا السؤال من عدة اتجاهات: أولاً، هناك طبيعة غريبة بعض الشيء للعمل الجماعي مهما اختلفت مواقعه وأزمته وهي أنها تتيح للأفراد غير المشاركين به التمتع بثماره. فلو فرضنا على سبيل المثال أن مجموعة من الأفراد تقوم بعمل جماعي من أجل إبعاد الهوائيات الخليوية المسببة لأمراض السرطان عن المناطق السكنية وتنجح في ذلك، فإن هذا يعود بالفائدة على غير المشاركين بها أيضاً. وهنا يسأل الفرد نفسه «لماذا أشارك بنفسي في عمل جماعي كهذا وأهدر من وقتي وطاقتي؟». هذا هو نفس السؤال الذي يسأله المواطن لنفسه عند دفع الضريبة البلدية: «لماذا أدفع ضريبة البلدية إذا كانت السلطة المحلية غير قادرة على منع تقديم الخدمات البلدية لي، حتى إذا لم ادفع؟». ثانياً، هناك انحسار للروح الجماعية في العالم وسببها العولمة فالفرد أصبح في مركز الاهتمام وليست الجماعة، وإذا راجعنا هذا الأمر في مجتمعنا العربي لوجدنا الكثير من التغيرات التي حلت به مؤدية إلى إضعاف الروح الجماعية به، فالمهمن التي يزاولها الأفراد تحوّلت من جماعية إلى فردية- من زراعية إلى مهن حرّة - أضف إلى ذلك التغيير الذي حل بالطبوس الاجتماعية وتفكك المبنى الأبوي وتغيّر العادات الاستهلاكية وطريقة قضاء وقت الفراغ وغيرها من التغيرات التي عززت مكانة الفرد على حساب الجماعة في هذا الجانب. ثالثاً، الحمائلية والعائلية التي تنشط عادة خلال انتخابات السلطات المحلية وتخلّف دماراً في النسيج الاجتماعي، وأثراً نفسياً سلبياً وعدائياً بعض الشيء لدى «الأطراف المتنازعة» على السلطة، مما يصعب من بعدها أن يقوم أفراد تلك العائلات أو الحمائل أو الطوائف بعمل جماعي مشترك، وكان الفوز بالمعركة الانتخابية كان هو الهدف برمته وليس العمل والإنجاز. رابعاً، تعاني الأقلية العربية المضطهدة

في هذه البلاد من تفشي ظاهرة انعدام الثقة بين أفرادها والتشكيك بحسن النوايا وأيضاً من عدم الاكتراث مما يدور من حولهم أيماناً منهم بأن أي عمل جماعي تقوم به الناس لن ينجح، فلما يجهدون أنفسهم بـ«مشاريع فاشلة»؟! هذه الظاهرة تميّز أغلب الأقليات التي تعاني من التمييز العنصري في العالم كالسود والأقليات الشرقية في دول أوروبا وغيرها. خامساً، شهدت الأقلية العربية قيام الكثير من الجمعيات الأهلية التي فشلت في مهمتها لأسباب عديدة، بسبب محاولة تسييسها من قبل الأحزاب أو التخريب بها من الداخل أو قيام بعض قيادي تلك الحركات باستغلال الأطر التي أقاموها من أجل الحصول على تأييد سياسي في الانتخابات القادمة أو استباحة أموال الجمعية أو استعمال مصادرها للمنفعة الشخصية. أدت كل هذه الأسباب إلى تقويض العمل الجماعي في المجتمع العربي، وهو ما يدعو إلى الاستهجان والإدانة من جهة وإلى الاستفاقة والانتفاض من جهة ثانية.

معطيات عن نسبة الجباية للضريبة المحلية في البلاد

في هذا الفصل سأقوم بعرض بعض المعطيات الهامة عن وضع الجباية للضريبة المحلية في المجتمع العربي في إسرائيل والتي قمت بجمعها وتحليلها خلال بحث الدكتوراه الذي قمت بإنجازه سنة 2007. تعتمد المعلومات المفصلة أدناه على «تقرير الموازنات المصادقة لسنة 2005» والتي تصدر عن وزارة الداخلية الإسرائيلية.

بلغت نسبة الجباية للضريبة البلدية المعدّلة والمتراكمة (*) لسنة 2005 في المجتمع العربي 18.6%، فيما وصلت في الوسط اليهودي إلى 53.1%، مما يدعو إلى الشك بأن عامل القومية له تأثير فعلي على نسبة الجباية، أو، بعبارة أخرى، هناك شك بأن «خصائص وصفات قومية» تؤثر على مستوى الاستجابة لدفع الضريبة المحلية، وهو ما سيبين عدم دقته لاحقاً، لأن هناك متغيّرات أخرى قابعة تحت غطاء القومية مثل «المتغيّر الاقتصادي»، هي التي تؤثر بشكل فعلي على نسبة الجباية للضريبة المحلية. أما نسب الجباية للضريبة المحلية حسب الانتماء الديني للبلدة فهي كالتالي: الديانة الإسلامية 17.9% (46 بلدة) والمسيحية 31.1% (4 بلدات) والدرزية 22.7% (10 بلدات) وفي البلدات مختلطة الديانة كانت النسبة 18.4% (15 بلدة). أما بالنسبة لنسبة الجباية للضريبة المحلية حسب تدرج البلد الاقتصادي-الاجتماعي فقد وجدت علاقة مباشرة بينهما، حيث تواجدت استجابة مرتفعة لدفع الضريبة البلدية التي تنعم بالتدرج الاقتصادي-الاجتماعي المرتفع وبالعكس كما يتبين في اللائحة التالية:

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: لماذا يُدْعَن المواطن للقانون؟ والإجابة الفورية والتقليدية على هذا السؤال هو الخوف من العقاب أو

تدرج اقتصادي اجتماعي	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
بلدات عربية	17.6%	19.3%	17.8%	19.0%	31.0%	54.0%	-	-	-	-
بلدات يهودية	55.8%	33.2%	42.3%	42.5%	52.2%	61.9%	56.1%	62.5%	74.2%	88.4%

الأذى الذي يمكن أن يلحق بسمعته. إن نظرية الخوف من العقاب قد تكون سارية المفعول على جزء قليل من الناس لأنها تعتمد فقط على مبدأ الفائدة مقابل الكلفة وبموجبه يقوم المواطن بالمقارنة "العقلانية" بين الفائدة الشخصية النابعة من عدم الانصياع للقانون والتكلفة النابعة من الغرامات التي سيدفعها في حالة عدم انصياعه، وعلى ضوء ذلك يقرر الانصياع للقانون أو لا. لكن الحقيقة هي أن دفع الضريبة لا ينبع دائماً من الخوف من العقاب وإنما من الرغبة في المشاركة ومن باب الشعور بالمسؤولية الجماعية والانتماء للبلد. تشير الدراسات في هذا المجال بأن قرار المواطن للاستجابة لدفع الضرائب ليس عقلانياً بشكل مطلق (IRS-8 FLA، 2007). وحسب نفس المصدر، فإن القيام بمعاقبة المتملصين يؤثر فقط على جزء صغير من المواطنين، ومعظم الاستجابة لدفع الضرائب نابعة من دوافع داخلية مثل "أخلاقيات دفع الضرائب" أو مقاييس شخصية ومزايا اجتماعية، وخصوصاً تلك التي تنحدر من العدل الإجرائي مثل الثقة بالسلطة، الثقة بالآخرين، الاعتراف بشرعية السلطة، التبادلية، الاهتمام بالآخر والتضامن مع المجموعة. هذا ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن في المجتمعات التي تتمتع بمستوى عالٍ من "الموارد الاجتماعية" (Coleman، 2000)، Putnam، 1998) أو ما يسمى بالعبرية "הון חברתי" المبني على التبادلية، الثقة المتبادلة والعلاقات المتبادلة ترتفع فرص نجاح العمل الجماعي، ومن ثم تتعاظم إمكانية دفع الضريبة من قبل المواطنين.

هنالك عوامل أخرى تؤثر على دفع الضريبة وهي أولاً، نسبة الضريبة - كلما كانت نسبة الضريبة أعلى ترتفع إمكانية تملص المواطن من دفع الضريبة، خصوصاً عندما لا يكون ارتفاع نسبة الضريبة مقروناً بارتفاع مستوى الخدمات. ثانياً، «الفرض أو الإيجاب» أو ما يسمى باللغة العبرية «אכיפה». هناك علاقة متبادلة بين «الثقة بالسلطة» و«مستوى «فرض القواعد»، بحيث أنه عندما يعتقد المواطن بأن السلطة تقوم باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة ضد المتملصين من دفع الضريبة، يجب أن يتمتع بجهاز لفرض القوانين للقيام بواجبه (Scholz 1998). ثالثاً، «نسبة دافعي الضرائب المُدركة» أو بعبارة أخرى نسبة دافعي الضرائب الساكنين في بقعة جغرافية معينة التي يُدركها المواطنون. كلما ارتفعت «نسبة دافعي الضرائب المُدركة» بين المواطنين كلما زادت فرص الدفع لدى الآخرين (Myles & Naylor، 1996). في هذا الصدد توجد نقطتان متوازنتان معروفتان-

سنتطرق بالطبع إلى عامل التدرج الاقتصادي-الاجتماعي بإسهاب في الفصول القادمة، لكن تجدر الإشارة إلى أن معظم البلدات العربية (ما تقارب نسبته الـ83%) تقع في التدرج الاقتصادي-الاجتماعي رقم 3 فما تحت، وينعدم بها التدرج 7 فما فوق. أما بخصوص نسبة الجباية حسب مكانة البلدية للسلطة المحلية فقد تبين أن نسب الجباية بها هي كالتالي: في السلطات المحلية اليهودية نسبة جباية الضريبة المحلية هي 65.0% مقابل 19.2% في السلطات المحلية العربية. في البلديات اليهودية النسبة هي 50.50% مقابل 16.60% في المجتمع العربي. في المجالس الإقليمية اليهودية النسبة هي 67.30% مقابل 48.50% في المجتمع العربي.

إطار نظري: العوامل التي تؤثر على الاستجابة لدفع الضريبة البلدية

قليلة هي الأبحاث التي أجريت في العالم لفحص العوامل التي تؤثر على استجابة المواطنين لدفع الضريبة البلدية. لكن من الجدير ذكره أن العوامل التي تؤثر على العمل الجماعي هي نفس العوامل التي تؤثر على دفع الضريبة البلدية. هنالك تفسيران اثنان يحاولان شرح ظاهرة استجابة المواطنين لدفع الضريبة البلدية: الأول- وجود جهاز إجرائي لملاحقة المدينين للضريبة، يؤثر على حسابات الفائدة مقابل الكلفة التي يقوم بإجرائها المواطن قبيل قراره بدفع الضريبة أو عدم دفعها. والثاني وجود تقاليد اجتماعية ومؤسسية تؤثر بشكل غير مباشر على قيم المواطنة والانتماء للبلد.

فيما يخص التفسير الأول، وهو التفسير التقليدي، هنالك اعتقاد بأن رغبة المواطن في التملص من دفع الضريبة البلدية غير منوطة بمستوى الخدمات التي يزودها الحكم المحلي، وإنما برغبته بالاستفادة من الخدمات البلدية التي يقدمها الحكم المحلي دون أن يكون شريكاً في تمويلها. بعبارة أخرى لن يقوم المواطن بدفع الضريبة البلدية بشكل اختياري إلا إذا شعر بأن الحكم المحلي سيقوم بتغييره (Allingham & Sandmo، 1972). وحسب هذا التفسير أيضاً لا توجد علاقة بين الاستجابة لدفع الضرائب وكون الآخرين يدفعون الضرائب أم لا (Wintrobe، 2001). أما التفسير الثاني فيرى أن إنزال العقوبات الشديدة وقطع الخدمات عن المواطنين المتملصين من دفع الضريبة يؤدي إلى ارتفاع نسبة المواطنين الذين يدفعون الضريبة.



السياسية. فإذا وصل إلى مسامح المواطن أن عددًا كبيرًا من الأعضاء في المجموعة لا يدفع الضرائب فإن التزامه لدفع الضرائب سيصبح أقل، أما عندما تقوم غالبية المجموعة بالدفع فسيصعب على المواطن التملص من دفع الضريبة خشية من "الفضيحة" أو العقوبات الاجتماعية (Grasmick & Green, 1980). يدفع (Grasmick & Scott, 1982).

في أحد الأبحاث التي أجريت من قبل (Alesina & Baqir & Easterly 1998) تم فحص العلاقة بين مستوى الخدمات البلدية مثل التربية والتعليم والمواصلات والمجاري وغيرها من الخدمات الممولة من ريع الضرائب المحلية، وتواجد مجموعات إثنية مختلفة في منطقة جغرافية معينة في مقاطعة برينس جورج في ميري لاند في الولايات المتحدة، حيث كانت تسكنها غالبية من السكان البيض. في مرحلة زمنية معينة وفدت إليها شريحة كبيرة من المواطنين السود مما أدى إلى تغيير في الميزان الديمغرافي للمقاطعة ومن ثم إلى انخفاض نسبة الاستجابة لدفع الضريبة لدى الشريحة البيضاء، ومن ثم إلى تدهور خدمات البلدية في تلك المقاطعة، وذلك لعدم توافر التمويل الكافي لذلك. يدل هذا الأمر على أن الفرد التابع لشريحة معينة يقوم بدفع الضريبة الخاصة بعامته المجتمع عندما يسود لديه اعتقاد بأن ريع الضريبة التي يدفعها سيعود بالنفع على الشريحة التي يتبع لها. إن التعددية الشرائحية على أساس عرقي/ طائفي/ مذهبي/ اقتصادي، أو أي أساس آخر تؤثر سلبًا على استجابة المواطنين لدفع الضرائب.

الإطار التحليلي البديل أو المقترح

إنطلاقًا من تصنيف الاشتراك في دفع الضريبة البلدية كاشتراك في العمل الجماعي، فهناك إشكالية في الاستجابة لدفع الضريبة البلدية في كل مكان وزمان ولا علاقة لذلك بالمجتمع العربي بتاتًا، فنسبة الجباية المتراكمة في الوسط اليهودي هي 53.1% (لسنة 2005) فقط. وهي آخذة بالهبوط على المحور الزمني وذلك بالرغم من ارتفاع التدرج الاقتصادي-الاجتماعي الخاص به ونجاعة أجهزته الإدارية والقضائية، إلا أن هناك مشكلة بنيوية نابعة من إمكانية تلقي الخدمات البلدية من دون دفع الضريبة المستحقة وهذا يمس برغبة وحماس المواطن بدفع الضريبة. إن الشكل التالي يوضح البدائل التي تقف أمام المواطن عندما ينوي اتخاذ قرار بدفع الضريبة البلدية أم لا:

"نقطة التوازن الكندية" وحسبها يقوم المواطن بدفع الضرائب المستحقة عليه لأن أغلبية الناس تقوم بالدفع، أما حسب "نقطة التوازن الإيطالية" فإن المواطن يتملص من دفع الضرائب المستحقة عليه لأن أغلبية الناس تتملص من الدفع. خُصصت بعض الأبحاث لظاهرة الاستجابة لدفع الضريبة في العالم، منها بحث لمركز مساعدة التطوير في جنوب أفريقيا (Center of Development Support (CDS)، أجري سنة 2000 وشمل 1600 عائلة و 2 سلطة محلية في قرى ومدن في جميع أنحاء جنوب أفريقيا. وهناك بحث آخر (Johnson, 1998) شمل 1754 مواطنًا يتبعون لسلطات محلية مختلفة. في كلا البحثين تم سؤال المواطنين عن دخلهم وعن مستوى الخدمات التي يتلقونها وعن الثقة التي يولونها للسلطة وعن تقديرهم لنسبة المواطنين الذين يدفعون الضرائب من مجموع المواطنين وعن إدراكهم للإجراءات التي تتخذها السلطة ضد المتملصين. لقد تبين في البحث الأول الخاص بـ(CDS) أن السبب الرئيسي وراء عدم دفع الضرائب هو القدرة الاقتصادية للمواطن على الدفع، حيث أن فقراء الناس لا يستطيعون دفع الضريبة المحلية حتى لو أرادوا ذلك. أما في بحث جونسون فقد تبين أن العامل الرئيسي وراء الاستجابة لدفع الضريبة البلدية نابع من "ثقافة الدفع"، حيث أن هناك تباين بين الناس في هذا المضمار. وهناك بحث آخر (Fjeldstad, 2004)، حاول تقصي العوامل التي تؤثر على الاستجابة لدفع الضريبة البلدية معتمدًا على نتائج بحث سابق (Levi, 1988, 1997) وحدد أن العلاقة بين دافعي الضريبة والسلطة تضم 3 مركبات أساسية وهي:

- «التبادل المالي» (Fiscal Change) - يقوم المواطن بدفع الضريبة المستحقة عليه بشكل اختياري، إذا اقتنع بأن ريع الضريبة الذي يدفعها المواطنون يُصرف على تزويد الخدمات وإذا اقتنع أيضًا من وجود فائدة ملموسة تستند على معايير كمية وكيفية؛
- «عامل الإجماع» (Coercion) - هناك علاقة متبادلة بين "الثقة بالسلطة" و"الإجماع"، فعندما يعتقد المواطن أن السلطة تملك جهازًا رادعًا وناجعًا لإجماع الناس على دفع الضريبة فإنه سيقوم بدفع الضريبة المستحقة عليه.
- «التأثيرات الاجتماعية» (Social influences) - أهمية التفاعلات الاجتماعية في تصميم الذوق العام باتت أمرًا معروفًا وقد تطرق إليه علماء النفس والاجتماع (Hessing, 1988). إذ من الطبيعي جدًا أن نفترض أن السلوك الشخصي الخاص بدفع الضرائب يتأثر من التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد في المجموعة مثل الأقارب، الأصدقاء، الجيران والتنظيمات



نسبة الجباية في المجتمع العربي في نطاق رسالة الدكتوراه سنة 2007 (الحاج، 2007) ووجدت من المناسب أن أطلعكم على نتائجها التي سلطت الضوء على عوامل جديدة لم تُذكر في الدراسات التي أجريت في هذا المجال. تألف البحث من مرحلتين:

المرحلة الأولى: وحدة القياس، وهي «البلدة» وقد تمّ في هذه المرحلة فحص العلاقة بين نسبة الجباية (المتراكمة) في بلد ما وبين خصائص البلدة في ما يتعلق بالعوامل التالية:

- «التدرّج الاقتصادي-الاجتماعي للبلد» الذي تقوم به وزارة الداخلية الإسرائيلية اعتماداً على العلاقة المرئية بين نسبة الجباية الخاصة بالبلدة و«التدرّج الاقتصادي-الاجتماعي للبلدة» (انظر الرسم البياني أعلاه). يدعم هذا الادعاء كل من Alesina & Ferrara (1999) في الولايات المتحدة، ومركز تطوير المساعدات - Center of Development Support (Fjeldstad 2004)، (2001) CDS-، في جنوب أفريقيا وأيضاً (2001) Fiil-Flynn) McDonald 1- (2002).
- «التنوع السكاني» (أو ما يُعرف بعدم التجانس «Heterogeneity») فاعتماداً على نظرية «اليسينا» التي تدّعي بأن ارتفاع التنوع أو عدم التجانس السكاني «على أساس عرقي، قومي، ديني، اقتصادي أو غيره من شأنه أن يؤثر سلباً على نجاح العمل الجماعي ومن ثمّ على مستوى المشاركة بدفع الضريبة البلدية. وقد اخترنا التعددية على أساس حثائي وهذا يعتبر استعمالاً لا سابق له. ولقد تمّ تعريف «التنوع

البديل الأول: المواطن يدفع الضريبة البلدية وكذلك الأمر بالنسبة لباقي المجموعة (أهل البلدة). حالة مثالية: الكل يدفع الضريبة وعندها سينوجد تمويل كاف لتزويد الخدمات البلدية. البديل الثاني: المواطن لا يدفع الضريبة البلدية خلافاً لما يقوم به باقي المجموعة (أهل البلدة). في هذه الحالة يختار المواطن أن يتملص من دفع الضريبة لأنه حتى إن لم يدفع فسيكون هناك تمويل كاف من قبل باقي المجموعة لتزويد الخدمات البلدية. البديل الثالث: المواطن يدفع الضريبة البلدية خلافاً لما يقوم به باقي المجموعة (أهل البلدة). في هذه الحالة يختار المواطن أن يشعر بأنه «مغفل» لأنه قام بدفع ضريبة بدون أن يتلقى مقابلاً وذلك لعدم توافر تمويل كاف لتزويد الخدمات البلدية. البديل الرابع: المواطن لا يدفع الضريبة البلدية وكذلك باقي المجموعة (أهل البلدة). في هذه الحالة لن يتوافر تمويل كاف لتزويد الخدمات البلدية.

إذا أراد المواطن أن يختار بين البديلين الأول والثاني فهو يختار الثاني، أي عدم دفع الضريبة البلدية لأنه يستطيع تلقي الخدمات البلدية دون أن يدفع الضريبة. إذا أراد المواطن أن يختار بين البديل الثالث والرابع فإنه يختار الرابع، أي عدم دفع الضريبة البلدية لأنه في كلتا الحالتين لن يكون هناك تمويل كاف لتزويد الخدمات البلدية. إذاً في كل حال من الأحوال يختار المواطن إستراتيجية «عدم الدفع» ولكي يتنازل عن هذه الإستراتيجية على السلطة المحلية أن تفرض عليه غرامة مالية تؤثر على دالة الفائدة.

بحث لتقصي أسباب تدني نسبة الجباية في المجتمع العربي

لقد قمت بإجراء بحث نظري وميداني لتقصي أسباب تدني

من باب "التملص"، وإنما من باب عدم القدرة على الدفع.

الثقة والتبادلية- يشمل هذا العامل المتغيرات الثالث والرابع والخامس في اللائحة أعلاه، وهي تضم ثلاثة أنواع من الثقة التي تؤثر إيجاباً على الاستجابة لدفع الضرائب:

- الثقة المُدرّكة بالجهاز السلطوي بأنه مستقيم ويستعمل ريع الضرائب البلدية لتزويد الخدمات البلدية (Scholz and Lubell, 1998) - (Khan, 2002) (Cowell) (Androni, 1998)، (Levi, 1998)، (Gordon, 1988 & Gordon, 1988)
- الثقة المُدرّكة بأن نسبة دافعي الضرائب مرتفعة أي أن غالبية المواطنين تدفع الضرائب (Granovetter, 1978; Schelling, 1978; Karklins & Peterson, 1993).
- الثقة المُدرّكة بحزم السلطة وبأنها تتخذ كل الإجراءات المطلوبة ضد المتملصين من دفع الضريبة البلدية (Allingham & Sandmo, 1972) (Scholz 1998)، (Johnson, 1999).

الشعور بالتمييز والاضطهاد- لقد أثبت هذا البحث مجدداً أن المواطنين الذين يعانون من الشعور بالاضطهاد والتمييز لا يتعاونون مع بعضهم البعض في إنجاز العمل الجماعي، وعدم دفع الضريبة البلدية هو تكملة لعدم التعاون هذا. لقد كان متوقعاً من الأقلية العربية في إسرائيل أن تبدي قدراً أكبر من الروح الجماعية والتعاون نظراً للخصائص المشتركة بين أفرادها وجماعاتها كاللغة المشتركة، العادات والتقاليد، النضال المشترك من أجل المساواة، وكذلك الأمر بالنسبة لموضوع المشاركة في دفع الضريبة البلدية التي يعود ريعها مباشرة بالفائدة على البلدة. لكن ثبت مرة أخرى أن مستويات مرتفعة من الشعور بالاضطهاد والتمييز تضعف الثقة المتبادلة بين الأفراد فيما بينهم من جهة، وبين الأفراد والسلطة من جهة ثانية. ويعتقد المواطن الذي يعيش تحت وطأة التمييز بأن لا داع للاشتراك في العمل الجماعي لأنه في نهاية الأمر سيفشل في مهماته وتحقيق أهدافه. ومن ثم تجد أن حافز دفع الضريبة البلدية لديه متدن (Farrel, 1983; Hirschman, 1970 1982; Martinko & Parker & McDonough, 1983; Gardner).

رضا عن مستوى الخدمات البلدية- من الغريب والمفاجئ أن يكون هذا العامل الأقل تأثيراً على شرح ظاهرة تدني نسبة الجباية في المجتمع العربي، والسبب في ذلك هو أن غالبية المواطنين التي اشتركت في البحث عبرت عن استيائها من

الخدمات البلدية التي يتلقونها من السلطة المحلية في أماكن سكنهم حتى بين الذين يدفعون الضرائب.

أسباب إدارية ولوجستية لتدني نسبة الجباية

هناك أيضاً أسباب إدارية ولوجستية أخرى تخص نسبة الجباية المعلنة من قبل وزارة الداخلية والتي لا علاقة لها بعامل الاستجابة للدفع وهي غير نابعة من السلوكيات الاستهلاكية أو الخصائص الاجتماعية للسكان، وإنما من قصورات إدارية في عمل السلطات المحلية وقد تقصينا هذه الأسباب من مقابلات شخصية مع رؤساء ونواب وموظفين وشخصيات قيادية في المجتمع العربي. بالإمكان التوقف عند ثلاثة من تلك الأسباب:

الإعفاءات غير المنفذة: هناك الكثير من المواطنين العرب الذين يستحقون إعفاءات جزئية أو كلية من الضريبة البلدية المستحقة قانونياً، وذلك نظراً لوضعهم الاقتصادي أو الاجتماعي أو الشخصي، ولتحقيق تلك الإعفاءات يُطلب منهم تقديم طلبات الإعفاء وإرفاق المستندات المطلوبة، لكن قسماً منهم يتوانى عن تقديم الأوراق المطلوبة مما يؤدي إلى تراكم الديون عليهم وعلى البلدة التي يعيشون فيها، ويؤدي تالياً إلى انخفاض نسبة الجباية المعلنة، ولو قام مستحقو الإعفاءات بمعالجة طلباتهم لنقص الدين المتراكم على البلدة.

الدخل من المصالح والمؤسسات: إن نسبة الجباية المتداولة، المسجلة والمعلنة من قبل وزارة الداخلية تشمل الضريبة البلدية بخصوص المباني السكنية ومباني المصالح الاقتصادية والمؤسسات. من المعروف أن الاستجابة للضريبة البلدية فيما يخص مباني المصالح الاقتصادية والمؤسسات هي ضعفي الاستجابة للمباني السكنية. وبما أن عدد المباني الخاصة بالمصالح الاقتصادية والمؤسسات كالمصانع والشركات والمتاجر والمستشفيات قليل جداً في المجتمع العربي فإن مجموع الدخل من كلا النوعين من المباني يبقى متدنياً، وهو ما يؤدي إلى انخفاض نسبة الجباية المعلنة.

معالجة الديون المفقودة: هناك الكثير من الديون النابعة من الضريبة البلدية والتي تكاد تنعدم إمكانية جبايتها مثل عدم وجود مالك مثبت للمبنى، أو إشهار إفلاس صاحب المبنى أو اندثار الشركة التي استأجرت المبنى وغيرها. القانون يتيح للسلطة المحلية إلغاء هذا الدين من مجموع الدين المُسجّل على البلدة شريطة استنفادها كل الوسائل القانونية ضد المدينين، لكنها غالباً لا تقوم بفعل ذلك لأنها تستعمل هذا الدين كضمانات للحصول على قروض من البنوك أو لتكاسل



وعدم اكتراث بالموضوع لكونه لا يدرّ المدخول الفعلي على السلطة المحلية.

حلول مقترحة لمشكلة الاستجابة المتدنية لدفع الضريبة البلدية

إستناداً على نتائج البحث والعوامل التي وجدنا أنها ذات تأثير على الاستجابة على دفع الضريبة البلدية، سنحاول البحث عن طرق للتأثير على تلك العوامل من أجل التأثير على مستوى الاستجابة لدفع الضريبة البلدية، إذا حاولنا مراجعة تلك العوامل لوجدنا أن قسمًا منها لا يمكن التأثير عليه لكونها عوامل بنيوية، ولا يمكن تغييرها في غضون سنوات وحتى قرون مثل التدرج الاقتصادي-الاجتماعي للمجتمع العربي أو تقليص التعددية الشرائحية على أساس الحمائية، ولكن هناك عوامل أخرى يمكن التأثير عليها في المدى القريب أو المتوسط والتي بإمكانها التأثير على مستوى الاستجابة للضريبة البلدية. وتجدر الإشارة إلى أن قسمًا كبيرًا من العوامل التي تؤثر على مستوى الاستجابة للضريبة البلدية يخص إدراك المواطن وتقديره الذاتي/ «اللا موضوعي» الشخصي لما يدور حوله، كنسبة دافعي الضرائب في البلد أو مدى استقامة السلطة المحلية، أو قيام السلطة باتخاذ إجراءات ضد المتملّصين أو أن السلطة نزيهة وعادلة وتصرف أموال الضريبة التي يدفعونها لتقديم الخدمات البلدية ولتطوير البلد، حيث يمكن التأثير على «إدراك» الناس لها وخاصة إذا كانت آراؤهم «مجحفة» أو «مبالغًا فيها».

فيما يلي بعض الحلول المطروحة لرفع مستوى استجابة المواطن العربي لدفع الضريبة البلدية:

تعزيز الرأسمال الاجتماعي في البلد

يشمل الرأس المال الاجتماعي قيمًا اجتماعية سامية وهامة جدًا، تؤثر على قضية الانتماء للبلد ومن ثم تؤثر على الاستجابة لدفع الضريبة البلدية. فتطويع قانون الجباية ليس قضية قضائية كما يعتقد البعض وإنما قضية اجتماعية. فالمواطن لا يستطيع ان يقاضي السلطة المحلية في بلده على تلكؤها أو تقصيرها أو حتى امتناعها عن تأدية الخدمات البلدية كجمع النفايات وإنارة الشوارع وتفعيل المؤسسات التعليمية وروضات الأطفال وغيرها. بالمقابل نحن قادرون على مقاضاة أي شركة تتصل من مسؤوليتها تجاه منتوجات أو أجهزة غير صالحة كنا قد ابتعناها منها. يبدو لأول وهلة بأن غيبًا قد لحق بنا، لكن هناك معلومة أخرى من الاتجاه المعاكس، تشير إلى أن السلطة المحلية لا تستطيع منع تقديم الخدمات المذكورة عن المتملّصين من دفع الضريبة البلدية. إذًا يوجد هناك «اتفاق جنتلماني» بين المواطن

والسلطة المحلية، يحتوي على بند واحد وهو «خدمات بلدية مقابل ضرائب». إذا كانت تلك طبيعة «الاتفاق» بين السلطة المحلية والمواطن فيجب البحث عن حلول خلافة غير تلك التي عهدناها لحل مشكلة الجباية. إذ يختلف هذا «الاتفاق» كليًا عن الاتفاق الذي نبرمه مع شركة الهواتف والكهرباء والكوابل وغيرها، لأن كل تلك الجهات تستطيع قطع الخدمات عن أي بيت أو أي شخص لا يسدّد الفاتورة الشهرية، وهنا تكمن الصعوبة باستحقاق الضريبة البلدية من السكان. إحدى الطرق المتبعة لإجبار الناس على الدفع هي إخافتهم بالغرامات والحجوزات. إن استعمال «القبضة الحديدية» المتمثلة بتعريم المتخلفين عن دفع الضريبة والحجز على أملاكهم وعقاراتهم واستخدام شركات الجباية لن يُجدي على المدى البعيد في تعميق الجباية لأن سرعان ما تتحوّل تلك الشركات إلى جزء من «المشهد العام»، لكونها شركة اقتصادية تبحث أولاً عن الربح الفوري. فتراها تنقضّ على المواطن المستور وتبعد عن المدينين الكبار وثانيًا، ان الاصطدام المباشر والعنيف بعض الشيء بين شركات الجباية والأهالي يُقلّل من فرص استخدامها ثانية في السنة التالية. تدل التجارب بأن شركات الجباية المستخدمة من قبل السلطات المحلية فشلت في أغلب البلدات العربية عن أداء مهمتها. وما العمل إذًا؟ وإذا لم تنفع القوة فما الذي سينفع؟

عندما تسود روح الثقة المتبادلة بين الناس، وبين السلطة والناس، ويدرك المواطنون بأن السلطة نزيهة وعادلة وتصرف أموال الضريبة التي يدفعونها لتقديم الخدمات البلدية ولتطوير البلد، يكون الإقبال على دفع الضريبة البلدية ممتازًا. عندما يُسقط المجتمع «المتملّص» ويستثنيه من صفوفه سينحسر عدد المتملّصين وتنخفض نسبتهم. من المعلوم أنه في دولة تنزانيا تقوم السلطة المحلية بنشر أسماء المدينين بالضريبة المحلية على لافتات منتشرة في الأماكن العامة والرسمية، لعلهم يخجلون من أنفسهم ويقومون بتسديد ديون الضرائب المستحقة عليهم. إن التثقيف والدعوة إلى روح الانتماء ليس أمرًا سهلًا لكنه ليس بالمستحيل. التثقيف للانتماء وروح العطاء هو الحل الاستراتيجي الوحيد لمشكلة الضريبة البلدية التي تعاني منها كافة قرانا ومدننا العربية. كيف يتم ذلك؟ عن طريق إدخال فعاليات لا منهجية لهيئة التربية والتعليم المحلي، يتعرّف من خلاله التلميذ على معالم بلده وتاريخها المرتبطة بتاريخ ومصير شعبه، بالإضافة إلى فعاليات جماهيرية أخرى كالمسابقات الرياضية والمهرجانات الفنية ومعارض التراث والأمسيات الشعرية والمسيرات الشعبية. حبّذا لو كانت هناك جريدة محلية تنشر أخبار البلد حتى الصغيرة منها، حبّذا لو كانت هناك إذاعة محلية أو أي مشروع بلدي مشترك آخر تلتقي

الوسط اليهودي، وهذا نابع من تدني معدّل دخل العائلة العربية.

به الطاقات والمهارات المحلية. للسلطة المحلية الدور الأكبر في نشر هذه الروح وعليها «تسويق» البلد للأجيال القادمة لتتعاظم روح الانتماء بين الناس. عندما يشعر الناس بأنهم متممون فيسيدفون الضرائب طوعاً.

نسبة الضريبة من معدل دخل العائلة	الإلزام السنوي المعدل للضريبة البلدية لسنة 2004 (شكل شهرياً)	الدخل المعدل للعائلة لسنة 2002 (شكل شهرياً)	عدد السلطات المحلية التي شملها البحث	القومية
6.9%	428	6,244	33	عرب
4.5%	581	12,907	86	يهود
4.6%	570	12,422	119	المجموع/المعدل

الجباية الاجتماعية

بموجب هذا الاقتراح يقوم

الرئيس ونوابه وأعضاء أئلافه والجهاز الإداري الرفيع المستوى بالتجنّد لقضية الجباية، مستندين إلى نفوذهم وشعبيتهم التي أكسبتهم المعركة الانتخابية. ولا شك في أن نسبة الجباية الضريبية في البلدة تعكس مدى شرعية السلطة المحلية من الناحية الفعلية. الرئيس غير القادر على إقناع الناس بأن الضريبة البلدية هي «منكم وإيكم» هو رئيس عاجز وغير شرعي. هل يُعقل أن يفوز رئيس السلطة محلية بنسبة 60% فيما نسبة الجباية 18% فقط؟. يجب استغلال المعرفة الشخصية أو القرابة العائلية أو الصداقة أو العضوية في نفس الحزب لحث المواطنين على دفع الضريبة البلدية. هنالك أيضاً اقتراح يحمل نفس الروح وبموجبه يُقام جهاز/ جسم مؤلّف من ممثلي الأحياء، هدفه حث المواطنين على دفع الضريبة البلدية، ومن أجل ضمان تحمّس هذا الجهاز للمثابرة في العمل وتحقيق الإنجازات الملموسة، يجب اقتطاع جزء من مدخولاته لهذا الجهاز الذي يقوم بصرفها على تطوير أمور حياتية وبيئية خاصة بالحي كالحدائق العامة وغرس الأشجار على جوانب الطريق ومشاريع خدماتية أخرى. وعلى نفس المنوال بالإمكان أيضاً إقامة جسم مؤلّف من طلاب الجامعات الذين يدرسون في المعاهد العليا الذين يقومون بتنشيط الجباية بين أبناء عائلاتهم ويحصلون إثرها على هبات لتمويل دراساتهم. طبعاً هذه المقترحات بحاجة إلى صقل وبناء مفصّل وينبغي العمل على إيجاد حلول قانونية لتطبيقها ودمجها في مناخ السلطة المحلية. برأيي أن وسائل الجباية التقليدية فشلت في تحقيق الأهداف المرجوة مهما عظم حزمها واشتدت عقوباتها لأن هناك مشاكل أعمق بكثير من مسألة «التخوّف من العقاب».

يتضح من الجدول أعلاه أن العائلة العربية تدفع للضريبة البلدية مبلغاً معدلاً يساوي (428) شيكل في الشهر مقارنة بمبلغ (581) شيكل تدفعه العائلة اليهودية، لكن بما أن دخل العائلة اليهودية (12,907 شيكل) يساوي ضعف دخل العائلة العربية، لذا فإن النسبة المئوية التي تشكلها الضريبة من مجموع دخل العائلة العربية (6.9%) أي أكبر بـ53% من النسبة المئوية التي تشكلها الضريبة من مجموع دخل العائلة اليهودية (4.9%) مما يثير التساؤل حول إنصاف طريقة حساب الضريبة للمجتمع العربي. أضف إلى ذلك ميل المواطن العربي إلى بناء بيت ذي مساحة كبيرة ليقوم باستيعاب العائلة الموسّعة، لكن القيمة الشرائية للبيت «الرحب» الذي قام ببنائه هي دائماً متدنية لانعدام سوق تُمارس من خلاله قوانين العرض والطلب، وبما أن حساب الضريبة يعتمد بالأساس على مساحة البيت فيؤدي هذا إلى ارتفاع الفرض السنوي للضريبة البلدية. إنطلاقاً من هاتين النقطتين يجب إعادة النظر في طريقة حساب الضريبة البلدية وملاءمتها للمجتمع العربي، وقد يكون الحل الأمثل تخفيض «تسعيرة» المتر المربع الذي تُحسب بموجبه الضريبة البلدية. هذه الخطوة ستؤدي حتماً إلى ازدياد نسبة دافعي الضريبة البلدية بنسبة تعادل ثلاثة أضعاف نسبة التخفيض في التسعيرة.

تلخيص

حسب معطيات وزارة الداخلية لا تتعدّى الجباية المتراكمة للضريبة المحلية في القرى والمدن العربية في إسرائيل نسبة 19% مقابل نسبة 53% في الوسط اليهودي، أي ما يقارب الثلاثة أضعاف. تؤدي هذه النسبة المتدنية إلى عدم توافر المصادر المالية الكافية لتزويد الخدمات البلدية، وإلى عرقلة المشاريع التطويرية وتورط السلطات المحلية العربية في مشاكل مالية عويصة تؤدي أحياناً إلى حلها وتحويلها إلى سلطات محلية عاجزة، غير مستقلة ورهينة لإملاءات الحكم المركزي. إن مشكلة الجباية المتدنية هي نموذج مصغّر لمشكلة أكبر وهي تدني الاشتراك في العمل الجماعي. إن غياب الروح الجماعية، قيمة الانتماء للبلد، انعدام الثقة المتبادلة بين الأفراد وبين شرائح

تعديل في طريقة حساب الضريبة البلدية

إن طريقة حساب الضريبة البلدية في دولة إسرائيل مُجحفة بعض الشيء بحق المجتمع العربي، ولذا من المفروض على القيادة المحلية والسياسية خوض معركة جماهيرية من أجل تعديل طريقة حساب الضريبة. إن الجزء التي تشكله الضريبة البلدية من معدل دخل العائلة العربية مرتفع مقارنة به في

حساب الشعور العائلي-الطائفي وتكثيف العلاقات الاجتماعية (2) تجنيد رئيس السلطة المحلية وأعضاء ائتلافه وجهازه الإداري لتعميق الجباية بين المواطنين مستفيدين من علاقاتهم الشخصية (3) تعديل طريقة حساب الضريبة البلدية لكونها مجحفة بحق المجتمع العربي ولكونها تعتمد على مساحة البناء فقط حيث تغرّم المواطنين بفرض سنوي يشكل 6.9% من دخلهم (مقارنة بـ4.5% في الوسط اليهودي). ونشير ختاماً إلى أن الحلول المقترحة ليست سهلة التنفيذ بل تتطلب تغييرات وتعديلات قانونية لا يستهان بها.

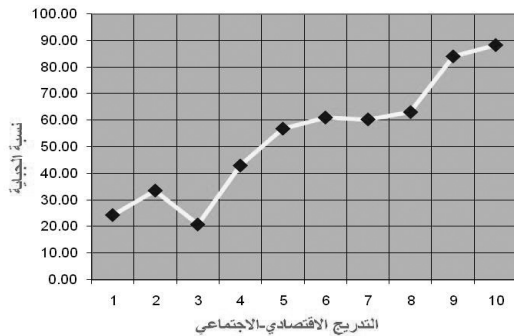
ملحق:

لائحة رقم: 1: توزيع نسبة الجباية المتراكمة (*) لسنة 2005

حسب القومية

عدد السكان	الانحراف المعياري	معدل نسبة الجباية	القومية
6,564,951	15.3%	53.1%	يهود
920,984	11.9%	18.6%	عرب
7,485,935	18.8%	48.8%	المجموع/المعدل القطري

نسبة الجباية للضريبة البلدية في اسرائيل كدالة للتدرج الاقتصادي-الاجتماعي (سنة 2005)



في اللائحة أعلاه تبرز الهوة الكبرى بين نسبة الجباية المعدلة والمتراكمة بين الوسط العربي واليهودي. هذا لا يعني أن عامل «القومية» له تأثير على نسبة الجباية لأن هناك متغيرات أخرى قابضة تحت غطاء القومية مثل «المتغير الاقتصادي»، هي التي تؤثر بشكل فعلي على نسبة الجباية للضريبة المحلية.

لائحة رقم: 2: نسب الجباية المتراكمة في السلطات المحلية

اليهودية والعربية حسب السنين

السنة	سلطات محلية عربية	سلطات محلية يهودية
1999	22.7%	61.9%
2000	21.8%	62.4%
2001	21.7%	60.6%
2002	19.4%	58.0%
2003	16.9%	55.1%
2004	19.0%	54.8%
2005	18.6%	53.1%

المجتمع له الأثر الأكبر على مدى الاستجابة للاشتراك في العمل الجماعي ومن ثم على دفع الضريبة البلدية.

في بحثي لنيل شهادة الدكتوراة سنة 2007 حول موضوع الجباية الضريبية والعمل الجماعي في المجتمع العربي، تبين أن هناك عوامل اقتصادية-اجتماعية-سياسية وراء الهبوط في مستوى الاشتراك في العمل الجماعي ومنها الهبوط بمستوى الرأس المال الجماعي الذي يعكس كثافة النسيج الاجتماعي ومدى ثقة الناس بعضهم ببعض، التعددية الشرائحية (المتنازعة على السلطة المحلية) على أساس حمائلي/ طائفي، والإحباط النابع من الشعور بالتمييز والاضطهاد القومي، وتدني الوضع الاقتصادي في البلدات العربية. في بحث ميداني أجري في ست بلدات عربية وضمّ 419 مواطناً عربياً، تم تقصي أسباب عدم استجابة المواطن العربي لدفع الضريبة البلدية مع أن ريعها يعود (أو من المفروض أن يعود) على المجتمع الذي يعيش فيه على شكل خدمات بلدية ومشاريع تطويرية، لكن هناك عوامل أخرى تعرقل

هذه المهمة وهي- الطبيعة الإشكالية للظاهرة التي تتيج للمواطنين الذين لا يدفعون الضرائب المحلية أن ينعموا بالخدمات البلدية والتي تشكل ثغرة للتملص. هناك عوامل مؤثرة أخرى تمخضت عن البحث وهي: الضعف في الرأس المال الاجتماعي الفردي، الضعف في مستوى الدخل، تدني الثقة المدركة بجهاز المحلي وباستقامته وباستعماله ريع الضرائب البلدية لتزويد الخدمات البلدية، عدم الثقة المدركة بنسبة دافعي الضرائب، عدم الثقة المدركة بحزم السلطة وبكونها تتخذ كل الإجراءات المطلوبة ضد المتملصين من دفع الضريبة البلدية، الشعور بالتمييز والاضطهاد وأخيراً الشعور بعدم تلقي خدمات بالكمية والجودة الكافية مقابل الضريبة البلدية. هناك أيضاً أسباب إدارية ولوجستية أخرى تخص نسبة الجباية المعلنة من قبل وزارة الداخلية، لا علاقة لها بعامل الاستجابة للدفع مثل الإعفاءات غير المنفذة، التي تثقل الدين المسجل على البلدة، عدم معالجة الديون المفقودة وتدني نسبة الجباية في البيوت السكنية مقارنة بالمصالح التجارية والمؤسسات. أما بخصوص الحلول المقترحة لرفع مستوى الاستجابة للضريبة المحلية، فيخطئ البعض إذا ظن بأن كل ما هو مطلوب هو الحزم والصرامة في معاقبة المتملصين. إذ تفيد الأبحاث بأن استعمال القوة قد يؤثر على جزء قليل من المواطنين، وهناك حاجة لإيجاد حلول خلاقة تعالج الأسباب الحقيقية لتدني الاستجابة لدفع الضريبة البلدية. من الحلول المطروحة: (1) تقوية الذخر الاجتماعي وروح الانتماء للبلد عبر إدخال الموضوع في المنهج التعليمي، إقامة الإطر الوحودية وتعزيز الشعور القومي على

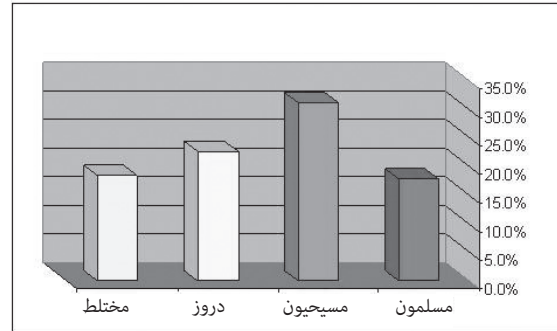
ثبت المراجع

باللغة الإنجليزية:

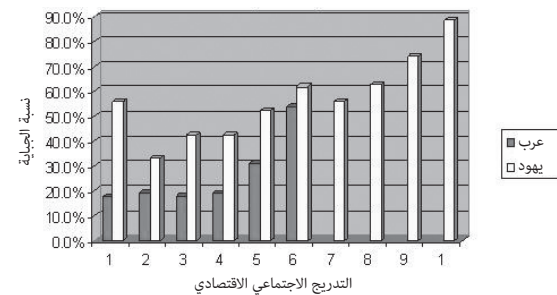
- Alesina. A., Devleschawuer. A., Easterly. W., Kurlat S. & Wacziarg. R. (2003)
- "Fractionalization". *Journal of Economic Growth*, 8: 155-94.
- Alesina. A. and La Ferrara. E. (1999) *Participation in Heterogeneous Communities*. NBER Working Paper No: W7155.
- Alesina. A., Baqir. R. & Easterly. W. (1999) "Public Goods and Ethnic Divisions". *The Quarterly Journal of Economics*, 114: 1243-1284.
- Allingham. M. G. & A. Sandmo (1972) 'Income tax evasion: a theoretical analysis'. *Journal of Public Economics*, 1: 323-38.
- Andersen. M.S. (2001) "Economic Instruments and Clean Water: Why Institutions and Policy Design Matters". Paris: OECD
- Andreoni. J., B. Erard & J. Feinstein (1998) 'Tax compliance'. *Journal of Economic Literature*, 46: 818-60.
- Bourdieu. P. (1986) "The forms of capital" In J. G. Richardson (Ed.), *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education*. New York: Greenwood Press, pp. 241-258
- Centre for Development Support (CDS) (2001) 'Payment of municipal services project'. Bloemfontain: University of the Free State, Research Report (April).
- Coleman. J. (1988) "Social Capital in the Creation of Human Capital". *American Journal of Sociology*, 94:95-120. *Marketing Science Review*, 4: 1-18.
- Cowell. F. & Gordon. J. (1988) 'Unwillingness to pay: tax evasion and public goods provision'. *Journal of Public Economics*, 36: 305-21.
- Farrel. D. (1983) "Exit, Voice Loyalty, and Neglect as Responses to Job Dissatisfaction A multidimensional scaling study". *AMJ*, 26, 596-609
- Fiil-Flynn. M. (2001) 'The electricity crisis in Soweto'. Cape Town: Municipal Services Project, Occasional Paper Series 4.
- Fjeldstad. O. H. & J. Semboja (2001) 'Why people pay taxes: the case of the development levy in Tanzania'. *World Development* 29, 12: 2059-74.
- Fjeldstad. O. (2004) *Trust in Public Finance: Citizens Views in taxation by Local Authorities in Tanzania*. Tanzania: Michelsen Institute.
- Fjeldstad. O. (2004) "What's trust got to do with it ? Non-payment of service charges in local authorities in South Africa". *J. of Modern African Studies*, 42, 4
- Granovetter M. (1978) "Threshold Models of Collective Behavior". *American Journal of Sociology*, 83:1420-1443
- Grasmick. H. & W. J. Scott (1982) "Tax evasion and mechanisms of social control: a comparison with grand and petty theft". *Journal of Economic Psychology*, 2: 213-30.
- Grasmick. H. & D. E. Green (1980) 'Legal punishment, social disapproval and internalization as inhibitors of illegal behaviour'. *Journal of Criminal Law and Criminology* 71: 325-35.
- Hess & Ostrom (2007) "Understanding Knowledge as a Commons: From Theory to Practice". Cambridge, MA: MIT Press
- Hessing. D., H. Elfers & R. Weigel. (1988) 'Tax evasion research: measurement strategies and theoretical models', in W. F. van Raaij, G. M. van Veldhoven & K. E. Wa'rnerdy, eds. *Handbook of Economic Psychology*. Boston, MA: Kluwer, 516-37.
- Hirschman. Albert O. (1970) *Voice and Loyalty*. Cambridge: Harvard University Press

يلاحظ في اللائحة أعلاه أن نسبة الجباية المتراكمة آخذة في الهبوط في الوسطين وذلك لعدم قدرة السلطات على جباية 100% من الفرض السنوي الجاري للضريبة مما يؤدي إلى تراكم الديون وهبوط نسبة الجباية المتراكمة.

لائحة رقم 3: نسب الجباية المتراكمة في السلطات المحلية العربية حسب الانتساب الديني للبلد 2005



لائحة رقم 4: نسب الجباية المتراكمة في السلطات المحلية العربية واليهودية حسب التدرج الاقتصادي الاجتماعي



تجدد الإشارة إلى أن غالبية البلديات العربية (ما يقارب نسبة 82%) تقع تحت تدرج اقتصادي-اجتماعي 3 فما دون وينعدم بها تدرج 7 فما فوق



- بداية القرن الـ21 - المهام والتحديات، طمره، جمعيه ابن خلدون، ص: 89-126.
- شحادة، إيمان، صباغ-خوري، أريج، (2005)، تعزيز التبعية وتضييق الحيز، حيفا: مدى الكرمل، سلسلة دراسات مدى (5).
- علي، نهاد، (2008)، مستوى رضا المواطنين العرب في إسرائيل من الحكم المحلي، في: غانم، اسعد، وعزايزة، فيصل، (تحرير)، الحكم المحلي العربي مع بداية القرن الـ21 - المهام والتحديات، طمره، جمعيه ابن خلدون، ص: 215-234.
- غانم، اسعد، ومصطفى، مهند، (2009)، الفلسطينيون في إسرائيل، رام الله، مدار.
- فلاح، غازي، (1990)، التعددية وتوزيع الموارد في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، 4، ص: 109-132.
- فلاح، غازي، (1993)، الجليل ومخططات التهويد، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- كريشم، ديفيد، (2002)، المكانة القانونية للعرب في إسرائيل، ترجمة نسرين مغربي، القدس: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل.
- ريسان، محمد سعيد (2002)، المبني والمعرب في دنيا السياسة: العرب في الدولة اليهودية من المواطنة المنقوصة إلى السيطرة الاستعمارية، مركز الحضارة العربية القاهرة.

باللغة العبرية:

- **بن بست، ابني، ومومي دهن** (عورכים) (2008)، הכלכלה הפוליטית של הרשויות המקומיות, ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה.
- **חמאסי, ר.** (2004), חסמים בתכנון יישובים ערביים בישראל. ירושלים: מכון פלורסהיימר למחקר מדינות.
- **חמאסי, ר.** (2003), מנגנוני השליטה בקרקע ויהוד המרחב בישראל, מ. אלחאג' וא. בן אליעזר (עורכים) בשם הביטחון: סוציולוגיה של שלום ומלחמה בישראל בעידן משתנה. חיפה: פרדס הוצאות לאור ' הוצאת הספרים של אוניברסיטת חיפה.
- **חמאסי, ר.** (2008), הרשויות המקומיות הערביות: משבר חולף או מובנה?, בתוך, מנאע, ע. (עורך), ספר החברה הערבית בישראל 2, מכון ון ליר, ירושלים והקיבוץ המאוחד, תל אביב, עמ' 409 ' 438.
- **חסון, ש.** (2006), הגירעון בדמוקרטיה המקומית, ועידת השלטון המקומי ה- 11, ספר הוועדה, **תל-אביב: אוניברסיטת תל-אביב, עמ' 17-27.**
- **נחמיאס, ד.** (2006), משילות השלטון המקומי, בתוך: רייכמן, א. ונחמיאס, ד. (עורכים), מדינת ישראל, מחשבות חדשות, המרכז הבינתחומי, הרצלייה, עמ' 83-113.
- **רזין, ע.** (2003), רפורמה בארגון השלטון המקומי בישראל: בין ריכוז לבזור בין מסורתיות למודרניות, ירושלים: מכון פלורסהיימר למחקר מדינות.

- **Johnson, R. W.** (1999) 'Not so close to their hearts: an investigation into the non-payment of rents, rates and service charges in South Africa's towns and cities'. Johannesburg: The Helen Suzman Foundation.
- **Karklins, R., & Petersen, R.** (1993) "Decision calculus of protesters and regimes: Eastern Europe 1989". *The Journal of Politics*, 55:588-614
- **Levi, M.** (1988) "Of Rule and Revenue". *University of California Press*. Los Angeles, CA
- **Levi, M.** (1997) "Consent, Dissent, and Patriotism". *Cambridge University Press*.
- **Levi, M.** (1998) 'A state of trust', in V. Braithwaite & M. Levi, eds. *Trust and Governance*. New York: Russell Sage Foundation, 77-101.
- **Lin, J.F. and Nugent, J.B.** (1995) *Institutions and Economic Development. Handbook of Development Economics*, Volume III, Elsevier Science, pp.2303 - 2363
- **Martinko, M. J., & Gardner, W.L.** (1982) «Learned Helplessness»: An alternative explanation for performance deficits». *Academy of Management Review*, 7:195-204
- **McDonald, D. A.** (2002) 'The bell tolls for thee: cost recovery, cutoffs, and the affordability of municipal services in South Africa', in D. A. McDonald & J. Pape, eds. *Cost Recovery and the Crisis of Service Delivery in South Africa*, 161-79.
- **Myles, G.D., and Robin Naylor.** (1996) "A Model of Tax Evasion With Group Conformity and Social Customs" *Journal of Public Economics* 12 (1996) 49-66.
- **Olson, M.** (1965) *The Logic of Collective Action: Public Good and the Theory of Groups*, MA: Harvard University Press
- **Parker, J.D. and M. McDonough** (1999) "Environmentalism of African Americans: An analysis of the subculture and barriers theories". *Environment and Behavior* 31(2), 155-177.
- **Putnam, R.** (2000) *Bowling Alone: the Collapse and Revival of American Community*. New York: Simon Schuster
- **Schelling, T.** (1978) *Micromotives & Macrobbehaviour*. New York: W.W. Norton & Company
- **Scholz, J. T.** (1998) 'Trust, taxes, and compliance', in M. Levi & V. Braithwaite, eds. *Trust and Governance*. New York: Russel Sage Foundation, 135-66.
- **Scholz, John T. and Mark Lubell** (1998) "Trust and Taxpaying: Testing the Heuristic Approach to Collective Action". *American Journal of Political Science* 42: 398-417.
- **Wintrobe, R.** (2001) "The Economics of Group Behaviour" paper delivered at the 2001 European Public Choice Society Meetings, Paris, April 2001
- **Lustick, I.** (1980). *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*. Austin, TX: University of Texas Press.
- **Moravcsik, A.** (2004). Is There Democratic Deficit in World Politics? A Framework for Analysis, Government and Opposition 39 (2): 336-363.

باللغة العربية:

- أبو جابر- نجم، غادة. (2009)، تطوير السلطات المحلية العربية: مهمة مركبة ومتعددة المستويات، «انجاز» - المركز المهني لتطوير الحكم المحلي للسلطات المحلية العربية، الناصرة (تقرير لم ينشر بعد).
- أبو راس، ثابت. (2002)، السلطات المحلية العربية في إسرائيل، بين خدمة الحكم المركزي الاستقلالية، قضايا إسرائيلية، 5، 84-94.
- جلجولي، خالد. (2008)، الوضع المالي في السلطات المحلية العربية، في: غانم، اسعد، وعزايزة، فيصل. (تحرير)، الحكم المحلي العربي مع بداية القرن الـ21 - المهام والتحديات، طمره، جمعيه ابن خلدون، ص: 51-88.
- خمائسي، راسم. (2008)، التخطيط الهيكلي والملكية على الأرض كعائقين أمام تطوير البلدات العربية، في: غانم، اسعد، وعزايزة، فيصل. (تحرير)، الحكم المحلي العربي مع